



الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

S/17000  
11 March 1985  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH



# مجلس الأمن

لبنان : مشروع قرار

ان مجلس الأمن ،

ان يعيد تأكيد قرارات مجلس الأمن من ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) و ٥٠١ (١٩٨٢)  
و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) و ٥١٢ (١٩٨٢) و ٥٢٠ (١٩٨٢) ، وكذلك جميع قراراته  
بشأن الحالة في لبنان ،

وقد استمع الى بيان مثل لبنان ، وان يلاحظ بقلق شديد تدهور الحالة في المناطق التي  
تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا نتيجة للممارسات الاسرائيلية ،  
وان يشير الى الأحكام ذات الصلة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ويؤكد المبادئ  
الإنسانية لا تفاقيه جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، والالتزامات الناشئة عن  
النظام المرفق باتفاقية لا هاي لعام ١٩٥٢ ،

١ - يدين الممارسات والتدابير الاسرائيلية التي تتخذ ضد السكان المدنيين في جنوب  
لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا انتهاكا لقواعد ومبادئ القانون الدولي ، ولا سيما أحكام اتفاقية  
جنيف المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ :

٢ - يعيد تأكيد الحاجة الملحة الى تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان ،  
وخصوصا القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، التي تطلب أن تسحب  
اسرائيل جميع قواتها العسكرية على الفور ولا قيد أو شرط الى حدود لبنان المعترف بها دوليا ؛

٣ - يكسر مطالبه بالاحترام الدقيق لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الاقليمية  
داخل حدوده المعترف بها دوليا ؛

٤ - يؤكد أن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبق على الأرضي التي  
تحتلها اسرائيل في جنوب لبنان وفي البقاع الغربي ومنطقة راشيا ، وأن الدولة القائمة بالاحتلال ملزمة  
بواجب مراعاة ودعم أحكام الاتفاقية المذكورة وقواعد القانون الدولي الأخرى ؛

٥ - يطلب أن تكف حكومة اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال ، على الفور عن ممارساتها ضد السكان المدنيين في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا وأن ترفع فورا جميع القيود والعقبات التي تضعها في طريق عودة الأحوال الطبيعية إلى المناطق الواقعة تحت احتلالها انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من قواعد القانون الدولي :

٦ - يرجو من الأمين العام أن ينشئ بعثة لتحقق الحقائق كي ترفع تقريرا إلى المجلس عن هذه الممارسات والتداير الإسرائيلي في جنوب لبنان والبقاع الغربي ومنطقة راشيا :

٧ - يرجو من الأمين العام أن يبقى الحال قيد الاستعراض وأن يتشاور مع حكومة لبنان وأن يرفع تقريرا إلى المجلس في أقرب وقت ممكن عن تنفيذ هذا القرار والا مثال له.

-----